تحقيق/ محمد الظاهري

لن يكترث أرباب العمل كثيراً بأوراقك حين تتقدم للحصول على عمل إذا لم تكن عضواً في نقابتك، خصوصا إذا كان منافسوك كثراً.

وفي أحسن الأحوال ستخضع لاختبارات دقيقة ومعقدة، وستكون محل شك، لذا في حال قبولك ستتقاضى راتبا أقل طول فترة يختبرون فيها قدرتك، وهي فترة يحرص أرباب العمل أن تكون طويلة.

هذا لا يحدث هنا بالتأكيد، إنه فقط موجود حيث تعد عضوية النقابة مثل علامة الجودة، إذا لم تحصل عليها تفقد دليل صلاحيتك، لأن لا أحد يحصل عليها هناك ما لم يكن يستحق امتيازاتها: الحماية، والتأهيل، والمساندة.

وهم يفكرون بشكل مختلف وأكثر منطقية، فإذا كنت مضطرا للدفاع عن أحد، فمن الأفضل أن يكون ممن لا يجعلون الدفاع عنهم مضحكا.

وتعمل هذه النقابات لتجنب ذلك بمراقبة المهنة وعدم السماح بوجود الدخلاء عليها، وأصبحت حماية المهنة أحد أهم ما تقوم به.

إن ذلك، مثلا، يجنبها الدفاع عن صحفي يكتب الشتائم ثم يتظاهر بالظلم، أو طبيب ينتزع طحال طفل مصاب بالتسوس، أو مهندس يعتقد أن الأسمنت مادة ترفيه، أو محام يجعل من الأبرياء جناة يستحقون الإعدام، أو حتى شاعر لا يجيد سوى استنساخ القصائد، ومدرس يكره العلم.

وإذا كان التأهيل من حق الجميع، فإن النقابات ليست مضطرة لإخضاع نجار لدورة في تحرير الخبر الصحفي، أو تدريبه على استخدام المجرفة، أو إجبار أديب على متابعة تفاصيل جراحة في القلب، أو إلحاق معلم بمعهد للكاراتيه.

بالنسبة لنا الأمر مختلف، إن عضوية النقابة قد تعيق حصولك على عمل، لأن

النقابات.. غياب

السياسة تدخل مقار النقابات خطأ.. والمهنة المفجوع الأول

العمل النقابي الحقيقي مكمل لجهود الحكومة ولا يوجد تعارض

لدينا ٢٠٠ نقابة عمالية، و٥٠ نقابة مهنية، و١٠ نقابات لأصحاب العمل كما يسمونها، وإذا لم يكن بمقدوركم تصديق ذلك فلا تفكروا في زيارة وزارة الشئون الاجتماعية والعمل للتقليب في أرشيفها، لأنكم لن تجدوه.

حين كنا هناك منذ أيام حصلنا على هذه الأرقام لأنها مخزنة في ذاكرة المختصين باعتبارها أرقاما اجمالية سهلة الحفظ، وليس لأن لديهم قاعدة بيانات من أي نوع.

ويشكو نائب مدير الإدارة العامة للنقابات في الوزارة بأن النقابات "لا تتعاون" مع الوزارة لإيجاد قاعدة بيانات متكاملة.

كنا نبحث عن أرقام أكثر تفصيلا، وكل ما حصلنا عليه مجموعة ملفات محتوياتها غير مرتبة، والملفات مبعثرة في أدراج هنا وهناك، حتى أن الملف الخاص بنقابة الصحفيين اليمنيين كان ملقىً على الأرض.

وبدا أن الإصرار على إيجاد الأرقام "الحلم" كان أكثر الحماقات التي يمكن ارتكابها، لأن الأمر يتطلب شهرا كاملا من العمل يقوم به فريق مدرب بعناية للمهمة.

كانت الأرقام المطلوبة تعني الكثير أول الأمر، فمقارنة عدد أعضاء نقابة ما بعدد المشاركين في آخر انتخابات أجرتها سيوحي لكم بشيء، ومقارنة عدد الأعضاء في نقابة المعلمين اليمنيين مثلاً، مع عدد المعلمين اليمنيين سيوحي بشيء آخر.

المشكلة أن الأرقام التي وجدت مخزنة في ذاكرة المختصين ليست نهائية، فنقابة الأطباء والصيادلة أصبحت نقابتين، ويفكر أطباء العيون بتشكيل نقابة خاصة بهم، وربما يقرر جراحو القلب الممكن عدهم على أصابع اليدين أن تكون لهم نقابتهم أيضا.

هذا ما يحدث أيضا في مخيلة الوسط الصحفي، فكثيرون يرغبون في قيادة نقاباتهم الخاصة، وربما يسمونها "رابطة" بدلا من نقابة، أو "منتدى".

وتعكس هذه الحالة واحدة من أخطر الأمراض التي يعاني منها العمل النقابي في اليمن، فالجميع يريد أن يكون هو القائد، وطغت الأهداف السياسية على الأهداف المهنية، يمكنكم تصديق هذه النقطة، فقد حصدت إجماعا كليا.

من جهة ثانية فإن المهنيين المؤيدين لفكرة تفريخ النقابات يرجعون هذا التوجه إلى غياب ثقة الأعضاء بنقاباتهم، وانشغالها بالألاعيب السياسية بدلا من الهموم المهنية، وهذه عودة أخرى إلى نقطة الاجماع بأن السياسة تغزو العمل النقابي.

إيحاءات

تتحدث الأرقام التي تمكنا من الحصول عليها من بعض المستندات والمراجع عن جانب آخر من مشاكل العمل النقابي في اليمن.

إن كل قوائم العضوية في النقابات المهنية مكتظة بالأسماء، لكن أحدا لا يستطيع أن يضمن بأن كل المسجلين هم مهنيون حقيقيون.

في سجلات نقابة الصحفيين اليمنيين يوجد قرابة ألف اسم حاصلين على العضوية العامة، وذلك بعد تنقية العضوية، وبمقدورنا تأكيد أن أكثر من ٣٠ في المائة ليسوا صحفيين، أو لم يعودوا كذلك.

وتضم كشوفات جمعية المحاسبين اليمنيين، وهي الكيان النقابي الخاص بهم ٦٥٠ اسما، بينما ٢٥٠ اسما حاصلا على تراخيص مزاولة المهنة. لكن حذاري أن تعتمدوا على ٥٠ في المائة منهم لإجراء حساباتكم، إن ذلك ينطوي على مخاطرة فقد رسب ٥٧ محاسبا من بين ٨٨ تقدموا لاختبار مهني.

وهذا الاختبار خطوة جديدة وجيدة أقدمت عليها الهيئة الإدارية الجديدة في جمعية المحاسبين بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

وثمة أرقام لم نتمكن من الحصول عليها، لكن بمقدوركم تخيلها، انظروا فقط إلى بعض شوارعنا المرصوفة بشكل غير جيد، ومدننا المخططة بعشوائية، والمباني غير الجميلة.

إن هذا سيلهمكم بالتأكيد، فقوائم العضوية في نقابات المهندسين المتعددة تضم أناساً ما زالوا غير قادرين على احترام مهنتهم، وربما غير قادرين على الدفاع عن مواصفاتهم لأن نقابتهم لن تحميهم. وينسحب الأمر على الجميع.

وتكشف قراءة الأرقام في قوائم عضوية النقابات جانبا آخر من مشاكل العمل النقابي في اليمن. وربما مشكلات أخرى فقط إذا غيرنا معطى القراءة.

مثلا تضم قوائم العضوية في نقابة الطيارين والمهندسين الجويين ٢٢٣ اسما، لكن ١٨٠ اسماً فقط شاركت في آخر انتخابات للنقابة.

وإذا كانت أعداد المعلمين اليمنيين بالآلاف، فإن ٢٦٠ عضوا فقط حضروا المؤتمر العام الرابع لنقابة المعلمين اليمنيين، وينطبق الأمر أيضا على نقابة المهن التعليمية، فلدينا هنا نقابتان لمهنة واحدة.

وهناك أيضا ١٨٠٠ اسم شاركوا في انتخابات نقابة الأطباء اليمنيين في أمانة العاصمة، لكن هل تشمل القائمة كل من يمارس مهنة الطب في أمانة العاصمة؟!!

ويؤكد مهندسون أن عدد الأعضاء الذين حضروا آخر مؤتمر عقدته نقابتهم في أمانة العاصمة لا يشكل ٣٠ في المائة من المهندسين الموجودين في الأمانة.

في كل الحالات السابقة، وغيرها، فإن أعداداً كبيرة من المهنيين لا ينتمون أصلا إلى نقاباتهم، فهل تضم عضوية نقابة المعلمين اليمنيين قرابة مائة ألف معلم يمني موجودين في كل المدارس اليمنية.

وربما نتائج

ما الذي يمكن أن تقوله السطور السابقة؟، وما عدد النتائج التي يمكن الخروج بها؟، إن كل ما تسعفني به مخيلتي الآن هو أن النقابات تفتقر إلى الشرعية الكاملة. وأن فجوة هائلة تفصل بين منتسبي المهنة (س) ونقابتهم، لذا لا يفكرون في الانضمام.

ويترتب عليه ما تواجهه النقابات من صعوبات مالية لغياب دافعي الاشتراكات، وفي ظل فقدان مصداقية النقابة، وعدم الثقة بها، وابتعادها عن أهدافها تغيب معايير شروط قبول العضوية، فتعجز النقابات عن حماية مهنها من الدخلاء وتحديد من يحق له مزاولة العمل، وتبدو مهمة التأهيل أو الحماية مستحيلة في علاقة من هذا النوع.

والمحصلة النهائية، لا يمكن التباهي بكونك عضوا في نقابتك، لأنها لا تمثل علامة جودة، ولا يوجد ما يدعو للتباهي في ظل غياب دور النقابة الحقيقية.

لعبة سيئة

في الملعب النقابي يدور شيء غريب، أشبه بمباراة ساخنة دون أن يكون هناك مرمى في أي من جانبي الملعب.

كل ما هنالك كرة يركلها الجميع بعيدا عنه لأنه لا يثق بها، وفي نفس الوقت يركضون خلفها بكل قوتهم، وبما أن المرمى غير موجود، فإن الركض بدون هدف.

وفي المباراة يوجد لاعبان فقط يحملان الرقم عشرة، ويمثلون محاولات قليلة للباحثين عن نقابات حقيقية، لكنهم في مباراة دون مرمى لن يحققوا أي أهداف.

وبما أن الجميع يشارك في المباراة، فإن الجميع يتحمل المسؤولية، ولن يحقق الركض خلف مطامع سياسية في هذه المباراة أية أهداف أيضا، لأن الملعب نقابي وليس سياسياً.

بعيدا عن التشبيهات يتراكم حديث عن أن النقابات تواجه بالرفض من قبل الحكومة وحديث آخر عن غياب القانون، وثالث عن لعب سياسي. ويبدو أن كل هذا غير منطقي، والأكثر غرابة بأن الجميع يعلمون بأنه غير منطقي.

فإذا كان الأعضاء هم من يملكون قرار بناء نقابة تمثل مهنتهم، ثم يتوانون عن المطالبة بحقوقهم، وتشكيل نقاباتهم بشكل نزيه، ويتورطون في اللعبة السياسية نفسها، فإنه لا يجدر بهم توجيه اللوم إلى أحد، حتى القانون، لأنهم لم يحاولوا تطبيق القانون، ولم يختاروا من يستطيع القيام بذلك.

وبالنسبة لرفض السلطة للعمل النقابي، فربما يمكن قراءة الأمر بشكل مختلف، فالسلطة ترفض أن تمارس النقابات عملا سياسيا، لكنها لن تتمكن من رفض عمل نقابي حقيقي.

ببساطة لأن العمل النقابي الحقيقي بالقدر الذي يشكل ضغطا من نوع ما، يحمل عن الحكومة عبء الكثير من المسؤوليات التي تضطر لتحملها، مثل مراقبة المهنة وحمايتها من الدخلاء، وتطويرها، وتحديد من يمكن الوثوق بهم للقيام بأعمالهم دون التسبب في كتابة الشتائم وإلقاء التهم جزافاً دون سند، وارتكاب الأخطاء الطبية، ورصف الشوارع بشكل سيء، وتدهور الوضع التعليمي، وغيرها.

شهادات

ما سبق لم يكن مجرد تخمين، بل حصاد ثلاثة أسابيع حاولت "الثورة" فيها تسليط الضوء على واحدة من أهم قضايانا اليوم، خصوصا أن ثمة صحوة نقابية، لكنها مبعثرة هنا وهناك، وضعيفة.

وقد أجمع كل من تحدثوا إلى "الثورة" أن العمل النقابي اليوم ليس بصحة جيدة، وكانت الأسباب نفسها عند الجميع مع اختلاف في ترتيبها حسب الأهمية كل من وجهة نظره.

مدير عام الإدارة العامة للنقابات في وزارة الشئون الاجتماعية والعمل محمد راجع سعيد واثق بأن العمل النقابي اليمن، مؤكدا أن الاتحاد يعمل حاليا للاعداد لدورة انتخابية جديدة تأخرت أكثر من اللازم.

ولا ينفي محمد راجح سعيد أن تورط العمل النقابي في السياسة أحد أسباب ضعفه، وقال: "أثرت المشاكل السياسية والخلافات بين الأحزاب على العمل النقابي بشكل واضح" وهو الأمر الذي يفترض بأنه لا يحدث.

مسئولية مشتركة

يعاني العمل النقابي في اليمن من ضعف البناء المؤسسي للنقابات وضعف البناء الداخلي والمتمثل بوجود مؤسسات نقابية لديها أنظمة إدارية وخبرات إدارية مؤهلة تعمل على تحقيق أهدافها وتنفيذ سياساتها من وجهة نظر أمين عام نقابة الصحفيين اليمنيين حافظ البكاري.

البكاري الذي حصد معظم الأصوات في آخر انتخابات جرت في نقابة الصحفيين، والتي شارك فيها قرابة ٨٠٠ عضو من بين ١٠٠٠ صحفي مسجلين في سجلات النقابة، يوزع مسئولية ما آل إليه العمل النقابي بين الجميع.

وقال أن المشكلة "انعكاس لواقع عام في البلد وما زاد الطين بلة هنا هو أن النقابات تتعرض باستمرار لمحاولات السيطرة الحزبية عليها وتزداد هذه السيطرة أثناء اشتداد الأزمات السياسية وغياب الثقة بين أطراف العمل السياسي بل وداخل الأحزاب نفسها، حيث تهرب هذا الأحزاب من أزماتها الداخلية أو أزماتها فيما بينها إلى ميادين أخرى ومنها النقابات".

وهو في نفس الوقت لا يحمل الأحزاب كل المسؤولية، فهي لم تكن لتتدخل لو أن القيادات النقابية قامت بدورها المهني فقط، وقال: "هناك أيضا في النقابات من ساعد بل وأغرى الاحزاب